

3-2-2022

قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر: - دراسة تأصيلية -تطبيقية The Rule of Transitive Benefits better than the Minor -An Applied Fundamental Study-

Ibrahim Bani Hamad

-

Firas Al Shayeb

Al Yarmouk University, dr.falshayeb@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Bani Hamad, Ibrahim and Al Shayeb, Firas (2022) "قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر: - دراسة تأصيلية -تطبيقية The Rule of Transitive Benefits better than the Minor -An Applied Fundamental Study-," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 18: Iss. 1, Article 14.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol18/iss1/14>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر: - دراسة تأصيلية تطبيقية -

د. فراس الشايب**

إبراهيم بني حمد*

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢١/٥/١٦ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢١/٣/٧ م

ملخص

تهدف هذه الدراسة لبيان المعنى الإجمالي للقاعدة من خلال بيان معناها الإجمالي: فالعمل المتعدي نفعه المتجاوز لغير صاحبه يكون بالغالب أفضل من العمل الذي يبقى محصوراً بصاحبه، وأن مجال إعمالها عند تزامن الأعمال وتعارضها في محل واحد، ودراسة بعض التطبيقات الفقهية لها. استخدم الباحثان المنهجين: الاستقرائي من خلال تأصيل قاعدة النفع المتعدي في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأقوال العلماء، والتحليلي من خلال استنباط معايير التفريق بين قاعدة النفع المتعدي، وتحليل أقوال الفقهاء لهذه التطبيقات. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه القاعدة قاعدة أغلبية وليست مطردة، وأن تقديم العمل النافع المتعدي على القاصر ليس على إطلاقه، بل هناك مجموعة من الضوابط والمعايير لهذا التقديم. **كلمات مفتاحية:** فقه، قواعد فقهية، نفع، متعدي، قاصر.

The Rule of Transitive Benefits better than the Minor -An Applied Fundamental Study-

Abstract

This Research aims to clarify the overall meaning of the rule by stating its total meaning: transgressive action whose benefit is beyond its owner is often better than work that remains confined to its owner, And that the scope of its implementation when works are crowding out and opposing them in one place, and studying some of the jurisprudential applications of them.

The Researchers are using: the inductive by establishing the rule of transitive utility in the Holy Qur'an, and Sunnah of the Prophet, and the sayings of scholars, and the analytical by extrapolating the criteria for differentiating between the rule of transgressive benefit, and analyzing the sayings of the jurists, about this rule by making use of it in understanding the jurisprudential applications.

This rule is a majority and not steady, and that providing useful work that violates

* باحث.

** أستاذ مشارك، جامعة اليرموك - dr.falshayeb@gmail.com

the minor is not based on its launch, but there are a set of controls and criteria for this submission.

The scientific value of the research shows that this rule is one of the important guidelines that guides the jurisprudence of priorities and the differentiation of obedience.

Key words: Jurisprudence, Jurisprudential Rules, Beneficial, Transgressive, Minor.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فلما كانت الأحكام الشرعية لا تُعلم إلا من طريق الشرع الحنيف، فقد يسر الله تعالى طائفة من العلماء لبيانها وتجليتها للأمة، فقاموا بضبطها وإرساء قواعدها على الوجه الأكمل.

فجاءت القواعد الفقهية والتي تُعد شكلاً من أشكال الصياغة الفقهية المحكمة في بنائها ودلالاتها، منطوقاً ومفهوماً حتى أصبحت تلك القواعد عند بعض العلماء معيار خبرة للفقهاء ومحك لفهمه وضبطه، فيها تتضح المدارك ويتميز الصواب في المذاهب من الخطأ وتنشأ الفروق والترجيحات^(١).

لذا جاءت هذه الدراسة؛ لإبراز هذه القاعدة وأهميتها وتأصيلها الشرعي، وموقف العلماء منها والتطبيقات الفقهية المتعلقة بها من خلال التتبع في المسائل وعدم حصرها في باب معين.

مشكلة الدراسة.

تظهر مشكلة الدراسة في إجابتها عن السؤال الرئيس الآتي: هل النفع المتعدي خير من النفع القاصر؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- ما المقصود بالنفع المتعدي والنفع القاصر؟
- ٢- ما تأصيل قاعدة النفع المتعدي في مصادر التشريع، وأقوال العلماء؟
- ٣- ما ضوابط إعمال قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر؟
- ٤- ما التطبيقات الفقهية لقاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر؟

أهداف الدراسة.

تكمن أهداف هذه الدراسة في:

- ١- توضيح المقصود بالنفع المتعدي والنفع القاصر.
- ٢- الجانب التأصيلي لهذه القاعدة من مصادرها الشرعية المعتمدة، وأقوال العلماء فيها.

- ٣- شروط إعمال قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.
- ٤- التطبيقات الفقهية لقاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

أهمية الدراسة.

يمكن إيجاز أهمية الدراسة في الأمور الآتية:

- ١- تعلقها بموضوع ضوابط تزامم المصالح ووجوب مراعاتها وترتيبها.
- ٢- تعلقها بالعديد من المسائل الفقهية المتعلقة بحياة الناس ومعاشهم، ومعرفة مراتب الأحكام الشرعية، وفقه الأولويات.

الدراسات السابقة.

بعد البحث والاستقراء تبين للباحث وجود بعض الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث وهي كالاتي:

١) بحث محكم بعنوان: "قاعدة المتعدي أفضل من القاصر تأصيلاً وتطبيقاً"^(١):

وقد قسم الباحث دراسته إلى تمهيد وتسعة مباحث وخاتمة، يلاحظ على هذه الدراسة أنها تتوافق مع دراستي في إطارها العام حول قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

إلا أنها جاءت مختصرة في كثير من جوانبها، فجاءت خالية من التطرق إلى الاستثناءات الواردة على القاعدة، وإلى جانب ذلك جاء ذكر بعض تطبيقات القاعدة خالياً من التأصيل الشرعي لها أو المقارنة لها، وهو ما سعت إلى بيانه دراستي هذه بإذن الله.

٢) بحث محكم بعنوان: "ضوابط تزامم المصالح" دراسة أصولية فقهية تطبيقية"^(٢):

عرض فيه الباحثان للموازنة بين المصالح حال تزاممها، ودور المجتهد أو المكلف حيال ذلك وما يجب على المجتهد أن يكون ملماً به من مراتب الأحكام الشرعية، وعارفاً بمقاصدها الضرورية والحاجية والتحسينية، وتطرقا لهذه القاعدة كضابط من ضوابط تزامم المصالح، فكانت ضابطاً تاسعاً فيها، فكانت مقتضبة ومختصرة.

منهجية الدراسة.

اتبع الباحثان في دراستهما المنهجين:

- ١- الاستقرائي: وذلك باستقراء وتتبع المادة العلمية المتعلقة بقاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر في كتب القواعد الفقهية وكتب الفقه العام.
 - ٢- التحليلي: من خلال استنباط معايير التفريق بين قاعدة النفع المتعدي، وتحليل أقوال الفقهاء، حول هذه القاعدة من خلال الإفادة منها في فهم التطبيقات الفقهية المعاصرة للقاعدة.
- وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة.

خطة الدراسة.

المبحث الأول: الجانب التأصيلي لقاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

المطلب الأول: معنى مفردات القاعدة.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وأهميتها.

الفرع الأول: المعنى الإجمالي للقاعدة.

الفرع الثاني: أهمية القاعدة.

المبحث الثاني: أدلة ثبوت قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر وشروط إعمالها.

المطلب الأول: أدلة ثبوت قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

المطلب الثاني: شروط إعمال قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي لقاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

المطلب الأول: إصلاح ذات البين ونوافل العبادات.

المطلب الثاني: الجهاد ونوافل العبادات.

المطلب الثالث: العلم النافع ونوافل العبادات.

المطلب الرابع: الصدقة في حال حصول مجاعة عامة والتطوع بالحج.

المطلب الخامس: التكسب والانتقطاع للعبادة.

المطلب السادس: النكاح ونوافل الطاعات.

الخاتمة.

وبعد فلا يدعي الباحثين الكمال والتمام فإن أحسنا، فذلك من فضل الله تعالى وجزيل عطائه وعظيم أنعمه، وإن أساء فيما فعله وأخطأ فما أجدر الإنسان بالإقرار بالإساءة والعيوب إذا لم يعصمه ويحفظه علام الغيوب.

المبحث الأول:

الجانب التأصيلي لقاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

المطلب الأول: معنى مفردات القاعدة.

الفرع الأول: النفع لغة واصطلاحاً:

النفع في اللغة: خلاف الضر^(٤)، يقال: نفعه ينفعه نفعاً ومنفعةً، ورجل نفوعٌ ونفاع: أي كثير النفع، والنفع والنفاة والمنفعة، أي: ما انتفع به، واستنفعه أي: طلب منه النفع وهو خلاف الضر^(٥).

أما النفع في الاصطلاح: عرف العلماء النفع بتعريفات متقاربة، أذكر منها:

- إيصال الخير إلى الغير^(٦).
- ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه^(٧).

الفرع الثاني: المتعدي لغة واصطلاحاً:

المتعدي في اللغة: عَدَى الأمر: إذا جاوزه إلى غيره وتركه^(٨)، يقال: تَعَدَيْتِ المفاضة، أي: تجاوزتها إلى غيرها، وأَرْضُ عُدْوَى أي: يابسة وصلبة، وسُميت بذلك؛ لأن من سكنها قد تركها وتعداها إلى غيرها^(٩).

المتعدي في الاصطلاح: اقترن لفظ التعدي في كتب أهل العلم بعدد من الاصطلاحات، فيقال في النحو: فعل متعدي، ويقال في الفقه: من أسباب الضمان التعدي، وإتلاف مال الغير بغير حق، ويقال في أصول الفقه: علة متعدية: أي تتعدى الأصل فتوجد في غيره، إلا أن الباحثين سيقترن على معنى: النفع المتعدي؛ لعلاقته الماسة بالقاعدة التي نحن بصددتها. وقد حاول الباحثان أن يجدا تعريفاً اصطلاحياً للفظ النفع المتعدي، إلا أنهما لم يجدا، وجلّ ما وجداه بعض العبارات التي ستساعدنا في بيان المعنى الاصطلاحي له، من ذلك:

ما قاله ابن كثير: "والإنفاق هو الإحسان إلى المخلوقين بالنفع المتعدي إليهم"^(١٠).
وقال البكري: "إن العمل المتعدي نفعه: هو المتجاوز لغير صاحبه فيكون بالغالب أفضل من العمل الذي يبقى محصوراً بصاحبه"^(١١).

وقال القنوجي: "إن عمل الخير المتعدي للناس إما إيصال منفعة أو دفع مضرة..."^(١٢).
من خلال ما سبق فيمكن تعريف النفع المتعدي في الاصطلاح بأنه: الإحسان إلى المخلوقين من خلال إيصال منفعة إليهم أو دفع مضرة عنهم.

الفرع الثالث: القاصر لغة واصطلاحاً:

القاصر في اللغة: من قَصَرَ، ولها أصلان صحيحان، فالأول الْقَصْرُ: خلاف الطول، ويقال: قَصَرْتُ الثوب والحبل تقصيراً. وَالْقَصْرُ: قَصْرُ الصلاة: وهو عدم الإتمام عند السفر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ النساء: ١٠١، والأصل الآخر: الْقَصْرُ بمعنى: الحبس، يقال: قَصَرْتُهُ، إذا حبسته، وهو مقصور: أي محبوس، قال تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ الرحمن: ٧٢، وامرأة قاصرة الطرف: لا تمتد عينيها إلى غير زوجها^(١٣).

القاصر اصطلاحاً: فيقال في المال الموقوف: إن ملكه قاصر غير تام، أي: لا يملك الواقف التصرف في رقبته، ويقال: هذا وصف قاصر أو علة قاصرة: أي لا تعدو محل النص إلى الفرع، فهي التي يثبت وجودها في الأصل فقط، ولا تتعدى إلى الفرع^(١٤)، كتعليق جواز الفطر في السفر بالسفر، ويقال: الإقرار حجة المقر أي لا تتجاوز إلى غيره، فهي قاصرة عليه، وهو المقصود في هذا البحث.

من خلال ما سبق يمكن تعريف القاصر: بأنه الذي لا يتجاوز به إلى غيره.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة وأهميتها.

الفرع الأول: المعنى الإجمالي للقاعدة:

إن الفعل الذي يتعدى نفعه صاحبه إلى غيره والمتجاوز أثر فاعله إلى نفع غيره فهو أفضل وأعظم أجراً من الفعل المقصور على صاحبه، والمختص أثره بفاعله لا يتعداه، فالثواب يتناسب مع شيوع الخير والنفع، ومدى انتشاره، وكثرة المستفيدين منه^(١٥).

وقد أوضح الشاطبي حين حديثه عن جلب المصلحة أو دفع المفسدة إذا كان مأذوناً فيهما، أن تقدم المصلحة العامة على الخاصة، وذلك عند تزامن الحقوق، والنظر فيها عائد إلى إسقاط حظوظ النفس، وعدم اعتبارها، وأن ذلك على وجهين^(١٦):

١ - إسقاط الاستبداد والدخول في المواساة على سواء: فهو يرى غيره مثل نفسه، وكأنه أخوه أو ابنه أو قريبه أو يتيمة، فقال عليه الصلاة والسلام: إن الأشعرين إذا أرموا في الغزو أو قلّ طعام عيالهم بالمدينة؛ جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد؛ فهم مني وأنا منهم^(١٧).

٢ - الإيثار على النفس: وذلك أن يترك حظه لحظ غيره، اعتماداً على صحة يقينه، وإصابة لعين التوكل بترك النتائج إلى الله تعالى، وتحملاً للمشقة والحر في عونه لأخيه المسلم لأجل الله، وهو من محامد الأخلاق، وزكيات الأعمال، فهو يرى أن هذا المقام جارٍ على منزلة الفضل، والتنازل، والتسامح، قال تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

غير أن هذه القاعدة متعلقة بالمصالح التي تتزاحم في محل واحد، كأن تتزاحم لدى شخص واحد مصليتان، ولم يتمكن من الجمع بينهما، فيقال له: قدم المصلحة التي يتجاوزك نفعها ويتعداك إلى غيرك، على المصلحة الخاصة بك، أي: التي لا يستفيد منها سواك^(١٨)، ولا تعد العبادة المتعدية أفضل من القاصرة دائماً، وإنما يكون هذا التقديم في حال التّعين وتزاحم الأعمال على مورد واحد فتقدم المتعدية على القاصرة من باب تقديم المصلحة العامة على الخاصة، بدليل أن النبي ﷺ قال: «ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأزكاها عند مليكم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم، ويضربوا أعناقكم؟»، قالوا: بلى. قال: ذكر الله^(١٩)، فذكر الله عبادة قاصرة لكنها بنص الحديث أفضل عند عدم التّعين والمزاحمة من الصدقة والجهاد في سبيل الله، ومعلوم أنها عبادات متعدية، قال ابن حجر: "إن الذكر بمجرده أفضل ما يقع للمجاهد وأفضل من الإنفاق مع ما في الجهاد والنفقة من النفع المتعدي^(٢٠)، وقال السيوطي: "وإنما النظر إذا تساوى وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل؟"^(٢١).

الفرع الثاني: أهمية القاعدة:

الأصل أن المكلف إذا اجتمعت عليه عدة مصالح في وقت واحد، فإن أمكن أن يؤديها جميعاً كان أولى أفضل، فالشرعية مبناها على تحصيل المصالح بحسب الإمكان وأن لا يفوت منها شيئاً، فإن أمكن تحصيلها كلها حصلت وإن تزاممت ولم يمكن تحصيل بعضها إلا بتقويت بعضهم قَدَمَ أكملها وأهمها وأشدّها طلباً للشارع^(٢٢)، لكن إذا لم يمكن ذلك فإنه يقوم بالمفاضلة بين

المصالح المترجمة لتقديم الأولى منها، ومن هنا فإن أهميتها تثبت مما يلي:

(١) تفاضل الطاعات:

فالعبادات تتفاضل فيما بينها بفروض الأعيان ليست كفروض الكفايات، والواجبات غير المندوبات، وأسباب هذا التفاضل كثيرة ومتنوعة، فابن الشاط: يرى أن العبرة في تفاضل الأعمال المتحدة ثلاثة أمور، وهي: تفاضل أحوال عاملها، ثم تفاضل الأعمال أنفسها، ثم تفاضل أحوال المنتفع بها إن كانت متعدية النفع^(٢٣)، وقد حصرها النجران بستة أسباب، فمنها ما يتعلق بالكيفية أو الكمية أو الحكم أو الثمرة أو المشقة أو الزمان والمكان^(٢٤).

أما ما يتعلق بثمره العمل، ومن ذلك: كون العمل قاصراً أو متعدياً، وذلك في حال تساوي رتب العبادات من حيث الوجوب والندب، وإلا فقد يفضل العمل القاصر المتعدي في بعض الأحوال، ككون القاصر فريضة والمتعدي نفلاً، فيوازن حينئذ بين ما تحققه الطاعة من مصالح، فيبنى عليه الترجيح بينهما، فينظر إلى أيهما أقوى مصلحة^(٢٥)، فيرى ابن العربي: أن النبي ﷺ بيّن أن أولى وأفضل نوعي الطاعة هو: المتعدي بالمنفعة إلى الغير^(٢٦).

(٢) فقه الأولويات:

تعد هذه القاعدة من الضوابط الهامة التي يسترشد بها في فقه الموازنات أو الأولويات، وبخاصة فيما يتعلق بالعمل الخيري، فالنفع المتعدي أفضل من النفع الخاص، ففقه الأولويات يقتضي شرعاً تقديم الأعم نفعاً على القاصر، وذلك في حال حاجة المسلمين لها، فقد لا تتحقق مصالحهم الدينية والدنيوية إلا بها، يقول العز بن عبد السلام: "إذا اجتمعت المصالح الأخروية الخالصة، فإن أمكن تحصيلها حصلناها، وإن تعذر تحصيلها حصلنا الأصلح فالأصلح والأفضل فالأفضل"^(٢٧)، وقال ابن قيم الجوزية: "ولترجيح المصالح رتب متفاوتة، فتارة تترجح بعموم النفع، وتارة تترجح بزيادة الإيمان، وتارة تترجح بمخالفة النفس، وتارة تترجح باستجلاب مصلحة أخرى لا تحصل من غيرها، وتارة تترجح بأمنها من الخوف من مفسدة لا تؤمن في غيرها"^(٢٨).

فإذا تعارضوا ولم يمكن القيام إلا بواحد منهما، فهنا يرجع إلى الترجيح بين هذه المصالح، فيكون إطعام الجائع في حال وقوع المجاعات أفضل من بناء المساجد.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في القاعدة، والاستثناءات الواردة عليها.

عند تصفح أقوال العلماء في القاعدة، نجد أن الخلاف بينهم قديم فيما يتعلق بأفضل العبادات وأنفعها، فقد ذكر غير واحد من العلماء خلافاً بينهم في الأفضلية في هذا الباب كابن قيم الجوزية من الحنابلة^(٢٩)، والنفراوي من المالكية^(٣٠). لكن لا بد من ملاحظة أمر في غاية الأهمية وهو أن التقديم في النفع المتعدي على القاصر ليس على إطلاقه، فهذا التقديم حيث تساوت رتب العبادات من حيث الوجوب أو الندب، وإلا فإن العمل القاصر أفضل من المتعدي وذلك في بعض الحالات لا كلها؛ فهناك من الأعمال القاصرة ما يقدم على المتعدية، وذلك كالتوحيد، والإيمان بالله، وملائكته، واليوم الآخر والتسبيح عقب الصلوات، فإن النبي ﷺ: قدمه على التصديق بفضل المال وهو متعد، فقد سئل النبي ﷺ: أي العمل أفضل؟

قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر

فقال: إيمان بالله ورسوله، قيل: ثم ماذا؟ قال: جهاد في سبيل الله، قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور^(٣١).
قال ابن حجر الهيتمي: إن قاعدة العمل المتعدي أفضل من القاصر قاعدة أغلبية؛ لأن القاصر قد يكون أفضل،
فالإيمان أفضل من القتال في سبيل الله تعالى؛ حيث هو باب للدعوة^(٣٢).
وقال العز بن عبد السلام: إن للعمل القاصر أحوال:

١- أن يكون العمل القاصر أفضل من المتعدي: كالتوحيد، والإسلام، والإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه واليوم الآخر،
وأركان الإسلام عدا الزكاة، والتسبيح بعد الصلوات، فالرسول ﷺ قدمه على التصديق بفضول الأموال، وهو متعدي، فقد
قال: أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد^(٣٣)، وقال: خير أعمالكم: الصلاة^(٣٤)، وسئل النبي ﷺ: أي الأعمال
أفضل؟ فقال: إيمان بالله، قال: ثم ماذا؟ قال: جهاد في سبيل الله، قال: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور^(٣٥)، فهذه كلها
أعمال قاصرة وردت الشريعة بتفضيلها.

٢- ما يكون فيه العمل المتعدي أفضل من القاصر: كبر الوالدين، فقد سئل النبي ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ فقال: بر
الوالدين^(٣٦)، فالصلاة ليست بأفضل من كل عمل متعدي، فلو رأى المصلي غريقاً يقدر على إنقاذه، أو مؤمناً يُقتل
ظلماً، أو امرأة يزني بها، أو صبيّاً توتى منه الفاحشة، وقدر على تخليصها وإنقاذه لزمه ذلك وإن ضاق الوقت؛ لأن
رتبته عند الله تعالى أفضل من رتبة الصلاة، فالصلاة إن قيل بطلانها فيمكن تداركها إلى بدل وهو القضاء، ثم
قال: فهذان القسمان مبنيان على رجحان مصالح الأعمال، فإذا كانت مصلحة القاصر أرجح من مصلحة المتعدي،
فالقاصر أفضل، وإن كانت مصلحة المتعدي أرجح قُدمت على القاصر، وأن معيار الترجيح حينئذ يكون من خلال:
تقديم الرأى تارة، أو أن ينص الشرع على تفضيل أحد العملين فنقدمه وإن لم نقف على رجحانه، وفي حال عدم
وجود دليل يدل على الرجحان، ولا نجد نصاً شرعياً يدل على التفضيل، فليس لنا أن نجعل القاصر أفضل من
المتعدي، ولا أن نجعل المتعدي أفضل من القاصر؛ لأن معيار التقديم موقوف على الأدلة الشرعية^(٣٧).
وقال المقرئ: إن الفقهاء يقولون: القرية المتعدية أفضل من القاصرة قال: واعترض على ذلك بالإيمان مع الصدقة
بالدينار والدرهم، قال: فالجواب أن ذلك هو الأصل إلا بدليل^(٣٨).

وقد نظم الأهدل، أبو بكر الأهدل اليمني الشافعي، الخلاف في هذه القاعدة بأبياتٍ من الشعر قال فيها:
والمُتَعَدِّي عِنْدَهُم مِّنَ الْعَمَلِ أَنَّمَى مِنَ الْقَاصِرِ فَضْلاً وَأَجَلٌ
وَمِنْ هُنَا فَطَلَّبَ الْعِلْمَ الْعَلِيَّ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ ذِي النَّفْثِ
وَلَكِنَّ الْإِمَامَ عِزَّ الدِّينِ قَدْ أَنْكَرَ الْإِطْلَاقَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
وَقَالَ: قَدْ يَكُونُ بَعْضُ الْقَاصِرَةِ أَفْضَلَ كَالْإِيمَانِ يَا ذَا الْبَاصِرَةِ^(٣٩)

من خلال ما سبق، يتضح أن قاعدة: النفع المتعدي أفضل من القاصر ليست على إطلاقها، فقد يكون العمل القاصر
أفضل من المتعدي وذلك في إحدى الحالات التالية:

- ١- تقديم العمل الذي ينبنى عليه غيره: فالإيمان أعلى مرتبة من غيره؛ لأنه أساس بقية الأعمال: فقد سئل الرسول ﷺ: أي العمل أفضل؟ فقال: إيمان بالله ورسوله، فقيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبور^(٤٠)، وقال تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤]، فالمانع من قبول عملهم كان كفرهم. فدللت الآيات على أن عمل القلب له أولوية على أعمال الجوارح كلها، فسقي الحجيج وعمارة المسجد الحرام -وهي متعدية للغير- لا يتساوى مع الإيمان بالله واليوم الآخر والجهاد في سبيل الله؛ لأن الله لا يقبل عملاً بغير الإيمان، وكذلك فإن نفقة الكفار غير مقبولة عند الله تعالى؛ لأنه لم يرافقها إيمان بالله ورسوله ﷺ.
- ٢- تنصيب الشرع على تفضيل أحد العاملين: فإذا فضل الشارع عملاً قاصراً على عمل متعد، فالمنصوص عليه هو الأفضل، بدليل قوله النبي ﷺ ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأزكاها عند مليككم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم، ويضربوا أعناقكم؟، قالوا: بلى، قال: ذكر الله^(٤١)، قال ابن حجر العسقلاني: وفيه أن العمل القاصر قد يساوي المتعدي خلافاً لمن قال: إن المتعدي أفضل مطلقاً كما نبه على ذلك العز بن عبد السلام^(٤٢).
- ٣- ما كانت رتبته في الشرع أولى من غيره: كتقديم كل فريضة على نوعها من النوافل، وكتقديم فروض الأعيان على فروض الكفايات، وفروض الكفايات على النوافل، على تفصيل ليس هنا موضعه^(٤٣)، بدليل ما ورد في الحديث القدسي: "وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه"^(٤٤).

المبحث الثاني:

أدلة القاعدة وشروط أعمالها.

المطلب الأول: أدلة القاعدة.

ذكر العلماء أدلة كثيرة تشير إلى أفضلية النفع المتعدي على القاصر، أكتفي بذكر أهمها؛ قصداً للاختصار وتجنباً للإطالة، منها:

أولاً: من القرآن الكريم:

- (١) قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]. وجه الاستدلال: فنفى الله سبحانه الخير عن كثير مما يتتاجى به الناس إلا في الأمر بالمعروف، وخص من أفراد الصدقة والإصلاح بين الناس؛ لعموم نفعها، فدل ذلك على أن التتاجي بذلك خير، وأما الثواب عليه من الله، فمخصوص بمن فعله ابتغاء مرضاته سبحانه، وأن في جعل الأمر بالمعروف من الصدقة والإصلاح بين الناس وغيرهما خيراً وإن لم يبتغ

به وجه الله-؛ لما في ذلك من النفع المتعدي، فيحصل به للناس إحسان وخير^(٤٥).

(٢) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وجه الدلالة: قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: أي دعا عباد الله إليه، وعمل صالحاً، فنفعه لنفسه ولغيره لازم ومتعد، فهو يدعو الخلق إلى الخالق تبارك وتعالى ويعمل صالحاً، فهي عامة في كل من دعا إلى خير فهو في نفسه مهتدي ولغيره داع، فجمع بين دعوة الناس إلى الله تعالى بالعمل المتعدي نفعه كالأذان، وتعليمهم الفقه، والحديث، وغيره من أنواع العلوم؛ مما يبتغي به وجه الله تعالى، وعمل في نفسه صالحاً، ثم قال إنني من المسلمين، فلا أحد أحسن منه حالاً، وهذه من أشرف المنازل؛ لأنها منزلة رسول الله ﷺ وهو أولى الناس بذلك^(٤٦).

ثانياً: من السنة النبوية:

١- ما روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين، وفساد ذات البين هي الحالقة^(٤٧).

وجه الاستدلال: أن الإصلاح وعدم التفريق بين المسلمين سبب للاعتصام بحبل الله تعالى، وفساد ذات البين تلمة في الدين، فمن قام بإصلاح نفسه ورفع فسادها نال درجة عند الله تعالى فوق ما ينالها الصائم القائم المشتغل بخويصة نفسه^(٤٨).

٢- إن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قيل يا رسول الله أي الناس أفضل؟ فقال رسول الله ﷺ: مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله. قالوا: ثم من؟ قال: مؤمن في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع الناس من شره^(٤٩).

وجه الاستدلال: أن أفضل الناس المؤمن الذي يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله؛ لما في بذلها لله مع النفع المتعدي^(٥٠).

٣- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فسأله عن أحب الناس والأعمال إلى الله؟ فقال رسول الله ﷺ: أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله سرور تدخله على مسلم، أو تكشف عنه كربة، أو تقضي عنه ديناً، أو تطرد عنه جوعاً، ولأن أمشي مع أخٍ لي في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في هذا المسجد شهراً في مسجد المدينة^(٥١).

وجه الاستدلال: أن السعي في قضاء حوائج الناس يعتبر من أعظم العبادات وأجل القربات إلى الله وأفضل من الاعتكاف في مسجد النبي شهراً؛ ففي خدمة الفقراء، والاشتغال بمصالح الناس وقضاء حوائجهم، ومساعدتهم بالمال والجاء والنفع أفضل^(٥٢).

٤- عن النبي ﷺ قال: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام، كان يأكل من عمل يده»^(٥٣).

وجه الاستدلال: أن هذا الحديث صريح في ترجيح الزراعة، والصناعة؛ لكونهما من عمل يده؛ ولعموم نفعها للآدمي وغيره، وعموم حاجتهم إليها^(٥٤).

- ### ثالثاً: الإجماع:

اتفق العلماء على اعتبارها، فحكى ابن الحاج هذا الاتفاق بقوله: "ولا خلاف بين الأئمة في أن الخير المتعدي أفضل من الخير القاصر على المرء نفسه"^(٦٦)، وقال في موضع آخر: "ولا يختلف أن النفع المتعدي أفضل من القاصر على

قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر

المرء نفسه بشرط السلامة من الآفات التي تعتوره في ذلك^(٦٧).
كما يدل على اعتبار جميع الفقهاء لها ما سنذكره من تطبيقات فقهية، مما سيوضح كثير منه في تعليقات الفقهاء بتفضيل الأعمال المتعدية على القاصرة في المبحث الأخير من البحث إن شاء الله.

المطلب الثاني: شروط إعمال قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

علمنا مما سبق أن العمل الذي تعدى نفعه إلى غير صاحبه، له من الأجر والثواب، ما يجعله مقدماً على غيره من العمل القاصر في نفعه على صاحبه؛ لأنه في حالة تعديه يكون قد انتفع به صاحبه، وفاض النفع منه إلى غيره، أما في حال القصور، فإن النفع يكون محصوراً في دائرة ضيقة، لا يتجاوز صاحب العمل نفسه.
قال القرافي في سرده لوجوه التفضيل بين المعلومات في القاعدة السادسة عشر: التفضيل بالثمرة والجِدْوَى، كتفضيل العالم على العابد؛ لأن العلم يثمر صلاح الناس، وهدايتهم إلى الحق، بالتعليم والإرشاد، بينما العبادة قاصرة على محلها، فمن ثمرات العلم: موضوعاته وتآليفه فينتفع الأبناء بعد الآباء، والأخلاف بعد الأسلاف؛ فيستمر هذا الخير إلى يوم الدين، أما ثمرة العبادة فتتقطع في حينها^(٦٨).

إلا أن القرافي في الذخيرة قد أشار إلى أن هذا التفضيل لا يكون على إطلاقه، وإنما الفضل على قدر المصالح الناشئة من القربات فقال: إن ما قاله الفقهاء من أن القرية المتعدية أفضل من القاصرة قول لا يصح، وذكر لذلك مثلاً: أن الإيمان هو أفضل من التصديق بدرهم^(٦٩).

لذا فإن التفضيل للعمل المتعدي بإعمال قاعدته، لا يكون على إطلاقه، بل لا بد أن يكون هناك جملة من المعايير، والضوابط، التي تقدمه على غيره، وهي كالاتي:

(١) التساوي في الرتبة:

فالعامل النافع المتعدي إن تساوى في رتبته من حيث كونه ضروري أو حاجي أو تحسيني مع العمل النافع القاصر عند ذلك يقدم العمل النافع المتعدي على القاصر، فالتكاليف الشرعية ليست على درجة واحدة في أهميتها ومرتبته، من حيث تحقيق المقاصد الشرعية، بل إن لها درجات ثلاث، فأعلاها المقاصد الضرورية، ومن ثم المقاصد الحاجية، وآخرها التحسينية^(٧٠).

فإذا كانت المصالح متقاربة ويمكن للمكلف أن يؤدي بعضاً منها وعجز عن الآخر، فيؤدي ما استطاع منها كما لو كان للمرء قريب فقير، وآخر بعيد ولكنه أكثر حاجة، وأراد المرء أن يتصدق فله أن يوزع الصدقة بينهما جمعاً للمصلحتين^(٧١).

فحفظ مال الأمة حينئذ مقدم على حفظ مال المرء نفسه، وأن هذا المعيار ينطبق على حفظ الدين والعقل والنسل والنفس، فتقديم المصلحة العامة في كل جزء منها على المصلحة الخاصة القاصرة على صاحبها.

(٢) التساوي في قوة طلب الشارع للأعمال المتعدية أو القاصرة من حيث: كونها من الواجبات أو المندوبات فحرمة الدماء

أكد من حرمة الفروج والأنكحة، وحرمتها أكد من حرمة الأموال، وحرمة الأقارب أكد من حرمة الأجانب، وهكذا^(٧٢). قال الهيثمي: "إن استوى اثنان أو أكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل فُدم ما كثرت أخباره الصحيحة، ثم ما كان النفع متعددا فيه أكثر"^(٧٣).

٣) التساوي في الإخلاص والنية في التقرب إلى الله.

إذا تساوى العمل المتعدي نفعه مع القاصر في النية وسلامة القصد بالتقرب إلى الله تعالى فيقدم العمل النافع المتعدي على القاصر ويتم إعمال القاعدة.

يتضح مما سبق أنه إذا حصل تفاوت في أيٍّ من الاعتبارات الأربعة السابقة فلا يكون الترجيح بين الأعمال بناء على إعمال قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر، وإنما بناء على رتبة تلك الأفعال ودرجتها^(٧٤). فتمايز الأعمال وتفاضلها يكون بمقدار نفعها وشمولها للآخرين، فالعمل الذي يتعدى نفعه إلى شريحة أكبر من الناس يكون أفضل ومقدماً على القاصر فنفع أهل البلد أعظم من نفع أهل الحي^(٧٥).

المبحث الثالث:

الجانب التطبيقي لقاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر.

أورد العلماء تطبيقات كثيرة على قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر، سأقوم بعرض بعض منها دونما ترجيح، والهدف من عرضها هو معرفة كيف أن الفقهاء قد ضبطوا المسائل التي أوردوها من خلال التعليل بالقاعدة محل الدراسة.

المطلب الأول: إصلاح ذات البين ونوافل العبادات.

انفق الحنفية^(٧٦)، والمالكية^(٧٧)، والشافعية^(٧٨)، والحنابلة^(٧٩): على أن إصلاح ذات البين مقدم على نوافل العبادات. وقد استدلووا على ذلك بأدلة أذكر منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، ففي هذه الآية إثبات لخيرية من يقوم بعمل نافع متعدد كالإصلاح بين الناس؛ وذلك لعموم نفعه؛ ولما يحصل لهم بالإصلاح من خير وإحسان وثواب عظيم من الله تعالى، وإن لم يبتغ به وجه الله، وهذا بخلاف من صام وصلى رياء فإن فعله لا خير فيه لصاحبه ولا نفع لغيره^(٨٠).
 - ٢- ما روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين، وفساد ذات البين هي الحالقة^(٨١).
- وجه الاستدلال: أن إصلاح ذات البين سبب للاعتصام بحبل الله تعالى، ولم شمل المسلمين، فهو منزلة أعظم من منزلة من اشتغل بخويصة نفسه بالصيام، والصلاة فرضاً، ونفلاً^(٨٢).

المطلب الثاني: الجهاد ونوافل العبادات.

اختلف الفقهاء في أيهما أفضل: تقديم الجهاد في سبيل الله على نوافل العبادات، على قولين:

القول الأول: إن أفضل الطاعات مطلقاً هو الجهاد، وأن الجهاد أفضل من التخلي للنوافل من العبادات، وبه قال: الحنفية^(٨٣)، والحنابلة^(٨٤)، وعبدالله بن وهب من المالكية^(٨٥).

واستدلوا على ذلك بأدلة، أذكر منها:

- (١) عموم الآيات والأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في فضل الجهاد، ومنها:

أ. قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥-٩٦]، وجه الاستدلال: أن الله ﷻ نفى المساواة بين المتخلفين عن الجهاد في سبيل الله - غير أصحاب الأعداء منهم - والمجاهدون في سبيل الله، بأموالهم وأنفسهم، وكليهما قد وعده الله بالحسنى.

ب. ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: دلني على عمل يعدل الجهاد؟ قال: لا أجده، قال: هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تقتر، وتصوم ولا تقطر؟ قال: ومن يستطيع ذلك؟ قال أبو هريرة: «إن فرس المجاهد ليستن في طوله، فيكتب له حسنات»^(٨٦)، قال ابن بطال: وفي حديث أبي هريرة أن المجاهد على كل أحواله يكتب له ما يكتب للمتعب، فالجهاد أفضل من التثقل بالصلاة والصيام^(٨٧).

ج. قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: قيل: يا رسول الله أي الناس أفضل؟ فقال رسول الله ﷺ: مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله، قالوا: ثم من؟ قال: مؤمن في شعب من الشعاب يتقي الله، ويدع الناس من شره^(٨٨)، قال القسطلاني: إن أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله؛ لما في بذلهم لله مع النفع المتعدي^(٨٩).
- (٢) لأن منفعة النفل تختص بصاحبها، بينما منفعة الجهاد تكون لصاحبها ولغيره^(٩٠)، فالجهاد فيه بذل المهجة والمال في سبيل الله تعالى، فنفعه يُعم المسلمين كلهم، صغيرهم وكبيرهم، و فقيرهم وغنيهم وذكرهم وأنثاهم، وغيره من التخلي لنوافل العبادة لا يساويه في نفعه وضرره، فلا يساويه في أجره وثوابه^(٩١).

القول الثاني: ما ذهب إليه المالكية، والشافعية: فقالوا بالتفصيل:

- أ- المالكية فقالوا: إن الصلاة أفضل من الجهاد إذا كان الجهاد فرضاً على الكفاية، أما إن كان متعيناً فالجهاد أفضل من الصلاة لجميع الناس^(٩٢).
- ب- أما الشافعية فقالوا: إن أفضل العبادات البدنية بعد الإسلام: الصلاة، وأن تطوعها أفضل أنواع التطوع^(٩٣).

واستدلوا بأدلة، منها:

١. ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قال: سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها، قال: ثم أي؟ قال: بر الوالدين، قال: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله^(٩٤).

- وجه الاستدلال:** أن الرسول ﷺ جعل الجهاد متأخراً عن الصلاة وير الوالدين^(٩٥).
٢. ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص: أن الرسول ﷺ قال: استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم: الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن^(٩٦).
٣. لأن صلاة التطوع تجمع من القرب ما لا تجمع غيرها من الطهارة واستقبال القبلة والقراءة وذكر الله ﷻ والصلاة على رسول الله ﷺ، ويمنع فيها من كل ما يمنع منه في سائر العبادات، وتزيد عليها بالامتناع من الكلام والمشى وسائر الأفعال وتطوعها، ولأنها لا تسقط بحال، ويقتل تاركها بخلاف غيرها^(٩٧).

المطلب الثالث: العلم النافع ونوافل العبادات.

اتفقت أقوال الفقهاء من الحنفية^(٩٨)، والمالكية^(٩٩)، والشافعية^(١٠٠)، والحنابلة^(١٠١): على تقديم العلم النافع على نوافل العبادات القاصرة.

واستدلوا على ذلك بأدلة، منها:

- ١- في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [إل عمران: ١٨]، وجه الدلالة: إن الله تعالى جعل العلماء في المرتبة الثالثة، ولم يذكر العابدين^(١٠٢).
- ٢- إن الأحاديث تظاهرت بتفضيل الاشتغال بالعلم على الاشتغال بصلاة النافلة، ومن ذلك:
 - أ. عن ابن عباس رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «فقيه أشد على الشيطان من ألف عابد»^(١٠٣)، ووجه الدلالة واضح؛ إذ قدّم النبي ﷺ الفقيه على العابد.
 - ب. عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاء، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر»^(١٠٤)، فقدّم ﷺ العالم على العابد.
- ٣- إن العلم يعم نفعه صاحبه والناس معه والعبادة يختص نفعها بصاحبها^(١٠٥).
- ٤- لأن الاشتغال بالعلم فرض كفاية فكان أفضل من أداء النوافل^(١٠٦).
- ٥- لأن الاشتغال بالعلم مصحح للصلاة وغيرها من العبادات^(١٠٧).

المطلب الرابع: الصدقة في حال حصول مجاعة عامة والتطوع بالحج.

اختلف الفقهاء في أيهما أولى في زمن المجاعة الذهاب إلى أداء حج النفل أم مساعدة المحتاجين على قولين:

القول الأول: تقديم الصدقة في حال حصول مجاعة عامة على تطوع الحج، وبه قال: جمهور الحنفية^(١٠٨)، والمالكية^(١٠٩)، والشافعية^(١١٠)، والحنابلة^(١١١).

واستدلوا على ذلك:

- ١- قال تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]، فالصدقة أوقات الحاجة أكثر ثواباً^(١١٢)، قال القرطبي: "إطعام الطعام فضيلة، وهو مع السغب الذي هو الجوع أفضل"^(١١٣).
- ٢- لأن نفع الصدقة يعود إلى الفقير، ونفع الحج يقتصر عليه^(١١٤).

القول الثاني: تقديم حج التطوع على صدقة النافلة لما حج وعرف مشقة الحج، وبه قال أبو حنيفة^(١١٥).

واستدل على ذلك: بأن المشقة في الحج عائدة إلى المال والبدن معاً فجاء تفضيل الحج تطوعاً على الصدقة في حال التطوع^(١١٦).

المطلب الخامس: التكسب والانقطاع للعبادة.

اختلف الفقهاء في أيهما أفضل التكسب أفضل من الانقطاع للعبادة، على قولين:

القول الأول: إن التكسب أفضل من الانقطاع للعبادة، وبه قال: المالكية^(١١٧)، والشافعية^(١١٨)، والحنابلة^(١١٩).

واستدلوا لقولهم:

بأن منفعة الاكتساب أعم، فما يكتسبه الزارع تصل منفعته إلى عموم الناس عادة، والذي يشتغل بالعبادة ينفع نفسه؛ لأنه بفعله يحصل النجاة لنفسه ويحصل الثواب لجسمه، فما كان أعم نفعاً فهو أفضل؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام-: «خير الناس من ينفع الناس»^(١٢٠).

القول الثاني: إن التفرغ للعبادة أفضل من الاشتغال بالكسب، وإليه ذهب فقهاء الحنفية^(١٢١).

واستدل الحنفية لقولهم بأدلة، أذكر منها:

- ١- إن الأنبياء والرسل كانوا يختارون لأنفسهم أعلى الدرجات، فقد اشتغلوا بالكسب في عامة الأوقات، وأن اشتغالهم بالعبادة في عمرهم كان أكثر من اشتغالهم بالكسب^(١٢٢).
- ٢- إن أعلى مناهج الدين طريق المرسلين عليهم السلام، والناس في العادة إذا أخرجهم أمر يحتاجون إلى دفعه عن أنفسهم يشتغلون بالعبادات لا بالكسب والناس يتقربون إلى العباد دون المكتسبين^(١٢٣).
- ٣- إن الاكتساب يصح من الكافر والمسلم جميعاً فلا يستقيم القول بتقدمه على ما لا يصح إلا من المؤمنين خاصة وهي العبادة، بدليل أن النبي ﷺ لما سئل عن أفضل الأعمال قال: أحمرها^(١٢٤)، أي: أشقها على البدن، والمرء ينال أعلى الدرجات بمنع النفس هواها قال الله تعالى: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾ [النازعات: ٤٠]^(١٢٥).

المطلب السادس: النكاح ونوافل الطاعات.

فمن كان يخشى على نفسه الوقوع في المعصية، فالزواج في حقه أفضل وأولى، لكن الفقهاء اختلفوا فيمن لا يخشى

على نفسه الوقوع في المعصية فما هو الأفضل له، على قولين:

القول الأول: إن تقديم النكاح على نوافل العبادات لمن تتوق نفسه إليه وخشي على نفسه الوقوع بالزنا، وبه قال: الحنفية^(١٢٦)، والمالكية^(١٢٧)، ووجه للشافعية^(١٢٨)، والحنابلة^(١٢٩).

واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

١- لأن مصالح النكاح أكثر من الانقطاع لنوافل الطاعات^(١٣٠)، فيشتمل على: تحصين الدين، وإحرازه، وتحصين المرأة وحفظها، والقيام بها، وإيجاد النسل، وتكثير الأمة، وتحقيق مباحة النبي ﷺ وغير ذلك من المصالح الراجح أحدها على نفل العبادة، فمجموعها أولى^(١٣١).

٢- لأن النبي ﷺ تزوج وبالع في العدد، وفعل ذلك الصحابة رضوان الله عليهم، والنبي ﷺ وأصحابه لا يشتغلون إلا بما هو أفضل، والصحابة لا يجتمعون على ترك الأفضل، والاشتغال بما هو أدنى^(١٣٢).

٣- إن منفعة العبادة مقصورة على العابد، ومنفعة الزواج لا تقتصر على الناكح بل تتعدى إلى غيره من زوجة وولد وأقارب وأصهار، وما يكون أكثر نفعاً فهو أفضل^(١٣٣).

القول الثاني: إن التفرغ لعبادة الله تعالى أفضل من النكاح، وهو الراجح عند الشافعية^(١٣٤).

واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

١- إن الله ﷻ مدح يحيى عليه السلام بقوله: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، والحصور هو الذي لا يأتي النساء، فلو كان النكاح أفضل لما كان تاركه ممدوحاً^(١٣٥).

الخاتمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وبعد:

في ختام هذا العرض، أضع بين يدي القارئ الكريم نتائج هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي:

١- إن مبدأ مراعاة ترتيب المصالح عند التزام مبدأ أقرته الشريعة الإسلامية، فيقدم الأهم على المهم، والضروري على غيره، في حال تزامن المصالح.

٢- إن هذه القاعدة قاعدة أغلبية وليست مطردة، فتقديم العمل النافع المتعدي على القاصر ليس على إطلاقه، فرب عمل قاصر أفضل من متعد، كالإيمان بالله تعالى فإنه أفضل من التصديق بدهم، وذكر الله أولى من الجهاد؛ لورود النصوص الشرعية الدالة على تقديمها.

٣- إن معايير التفاضل بين الأعمال الشرعية، تكون بالنظر إلى مدى امتداد نفعها للناس، وعدم انحصارها بصاحبها، ولكن ذلك مقيد بجملة من القيود والمعايير، كتساوي الأعمال في نوعها، ورتبتها، وقوة طلب الشارع لها، وقصد فاعلها ومدى إخلاصه فيها من عدمه.

٤- إن مما يدل على أصالة هذه القاعدة جملة من النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة، والإجماع، والتي جاءت بمجموعها

قاعدة النفع المتعدي أفضل من القاصر

تدعو إلى عمل الخير وفضله والترغيب فيه.

- ٥- تعددت الصور التطبيقية لقاعدة النفع، المتعدي أفضل من القاصر، منها ما هو محل اتفاق بين العلماء، ومنها ما هو محل اختلاف فيه، وسبب الاختلاف يعود إلى اختلافهم في تقاضل أحوال عاملها، بأن يكون نفس العامل المكلف أفضل من عامل مكلف آخر، من جهة إخلاصه، وورعه، وتقواه، وهذا ما يُرجح، أو بسبب تقاضل الأعمال نفسها، بأن يكون أحد الأعمال أفضل من الآخر؛ لورود النصوص الشرعية الدالة على ذلك.

الهوامش.

- (١) القرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق: محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط١)، ١٩٩٤م، ج٥، ص٣٠٨.
- (٢) الدوسري، مسلم بن محمد، بحث علمي محكم منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ١٤٣٧هـ، العدد ٣٣، ص١٨-٦٧.
- (٣) داود، هابل، والصلاحين، عبد المجيد محمود، بحث علمي محكم منشور في مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، (محرم ١٤٣٥هـ/ نوفمبر ٢٠١٣م، المجلد (٧)، العدد (١)، ص١-٧٦).
- (٤) ابن فارس، أحمد بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م، ٥/٤٦٣.
- (٥) ابن سيده، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ٢٠٠٠م، ٢/١٨٧.
- (٦) الطحطاوي، أحمد بن محمد بن إسماعيل، حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، تحقيق: محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٩٩٧م، ص١٧. الديمياطي، أبو بكر بن محمد شطا، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، دار الفكر، (ط١)، ١٩٩٧م، ٤/٣٨٦.
- (٧) مجموعة من المؤلفين، معجم مصطلحات العلوم الشرعية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، الرياض، (ط٢)، ٢٠١٧م، ٤/١٧١١.
- (٨) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٢/٣١٧.
- (٩) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٤/٢٥٢-٢٤٩.
- (١٠) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٩هـ، ١/٧٩.
- (١١) البكري، محمد علي بن محمد، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، دار المعرفة، بيروت، (ط٤)، ٢/٣٥٥.
- (١٢) ينظر: القنوجي، محمد صديق خان، فتح البيان في مقاصد القرآن، بعناية وتقديم ومراجعة: عبدالله الأنصاري، المكتبة العصرية (صيدا وبيروت)، ١٩٩٢م، ٣/٢٣٨.
- (١٣) الرازي، معجم مقاييس اللغة، ٥/٩٦.
- (١٤) ابن الحاجب، شرح مختصر المنتهى، ٣/٣٣١.
- (١٥) ينظر: البورنو، محمد صدقي، موسوعة القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١)، ٢٠٠٣م، ٩/٤٧٠. الزحيلي، القواعد

- الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر (دمشق)، (ط ١)، ٢٠٠٦م، ٧٢٩/٢.
- (١٦) ينظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، (ط ١)، ١٩٩٧م، ٦٦-٦٢/١.
- (١٧) صحيح البخاري، كتاب الأشعرين، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، حديث رقم (٢٤٨٣)، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعرين رضي الله عنهم، حديث رقم (٢٥٠٠).
- (١٨) ينظر: السنوسي، عبدالرحمن بن معمر، اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات دراسة مقارنة في أصول الفقه ومقاصد الشريعة، دار ابن الجوزي (الرياض) (ط ١)، ١٤٢٤هـ، ص ٤٥٠.
- (١٩) الترمذي، السنن، كتاب أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الذكر، حديث رقم (٣٣٧٧)، النيسابوري، المستدرک علی الصحيحین، كتاب الدعاء والتكبير والتلهيل والتسبيح والذكر، حديث رقم (١٨٢٥)، ابن حنبل، المسند، مسند الأنصار، حديث أبي الدرداء، حديث رقم (٢١٧٠٢).
- (٢٠) ينظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، مع تعليقات: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ)، ٥/٦.
- (٢١) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٤م، ٢/٣٧٣. الرملي، أحمد ابن حمزة، فتاوى الرملي، جمعها: ابنه شمس الدين محمد، المكتبة الإسلامية، ١٤٤٤/٣. ابن دقيق العيد، محمد بن علي، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ١/٣٢٥.
- (٢٢) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩/٢.
- (٢٣) ينظر: ابن الشاط، قاسم بن عبد الله، إدرار الشروق على أنواء الفروق مطبوع بهامش كتاب أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي، دار عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت)، ١١/٢.
- (٢٤) لمزيد من التفصيل في هذه الأسباب ينظر: النجران، سليمان بن محمد، المفاضلة في العبادات قواعد وتطبيقات، مكتبة العبيكان (الرياض)، (ط ١)، ٢٠٠٤م، ص ١٠١، وما بعدها.
- (٢٥) النجران، المفاضلة في العبادات قواعد وتطبيقات، ص ١٢٨ وما بعدها. الزركشي، محمد بن عبد الله، المنشور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (الكويت)، (ط ٢)، ١٩٨٥م، ١/٣٣٩، ٢/٤١٣.
- (٢٦) ابن العربي، محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، مراجعة وتخريج الأحاديث وتعليق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ٣)، ٢٠٠٣م، ١/٤٠٠.
- (٢٧) السلمى، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مراجعة وتعليق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ٦٢/١.
- (٢٨) ينظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، حققه: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط ٣)، ١٩٩٦م، ١/٥٠٥.
- (٢٩) المصدر السابق، ١٠٦-١١٠.
- (٣٠) النفراوي، أحمد بن غانم بن سالم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، (د.ط)، ١٩٩٥م، ٢/٣٥٥.

- (٣١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من قال: إن الإيمان هو العمل، حديث رقم (٢٦).
- (٣٢) الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ٢/٢٣٣. الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٩٧/٢.
- (٣٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم (٤٨٢).
- (٣٤) أخرجه الدارقطني بلفظ: عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الأعمال الصلاة في أول وقتها» ينظر: الدارقطني، السنن، كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر، حديث رقم (٩٧٠).
- (٣٥) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من قال إن الإيمان هو العمل، حديث رقم (٢٦)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال رقم (٨٣).
- (٣٦) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، حديث رقم (٢٧٨٢)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، حديث رقم (١٣٧).
- (٣٧) السلمي، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، فتاوى سلطان العلماء العز بن عبد السلام، تحقيق وتبويب: خالد الجندي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، (ط١)، ٢٠٠٩م، ص ٨٧-٨٩، الوثنيريسي، المعيار المغرب، ١٢/٣١٨-٣٢٠.
- (٣٨) المقري، القواعد، ٢/٤١١-٤١٢.
- (٣٩) الأهدل، أبو بكر بن أبي القاسم، الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية في الأشباه والنظائر على مذهب الشافعية، ضبطه وصححه وراجعها: عدي محمد الغباري، ص ٢٤.
- (٤٠) سبق تخريجه.
- (٤١) الترمذي، السنن، أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الذكر، حديث رقم (٣٣٧٧). قال الترمذي: وقد روى بعضهم هذا الحديث عن عبد الله بن سعيد، مثل هذا بهذا الإسناد، وروى بعضهم عنه فأرسله. السنن ٥/٤٥٩.
- (٤٢) العسقلاني، فتح الباري، ٢/٣٣١، وينظر كذلك: الدميري، محمد بن موسى، النجم الوهاج شرح المنهاج، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار المنهاج (جدة)، (ط١)، ٢٠٠٤م، ٢/٣١٩. العيني، عمدة القاري ٦/١٣٢.
- (٤٣) قد يتقدم في بعض الأحيان فرض الكفابة على العين كإنقاذ معصوم من الهلاك أولى من تقويت الصلاة في وقتها. ينظر لمزيد من التفصيل في هذه الحالة: النجران، المفاضلة في العبادات، ص ٥٠٥، ٥٤٤ وما بعدها.
- (٤٤) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، حديث رقم (٦٥٠٢).
- (٤٥) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط٧)، ٢٠٠١م، ١/٦٧.
- (٤٦) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٧/١٦٤.
- (٤٧) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، السنن، تحقيق: أحمد شاكر ومجموعة من العلماء، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، (ط٢)، ١٩٧٥م، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم الحديث (٢٥٠٩)، السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، السنن، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (صيدا وبيروت)، كتاب الأدب، باب إصلاح ذات البين، حديث رقم (٤٩١٩). قال الترمذي: حديث صحيح. الترمذي، السنن، ٤/٦٦٣.
- (٤٨) الطيبي، الحسين بن عبد الله، الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة)

- والرياض)، (ط١)، ١٩٩٧م، ١٠ / ٣٢١٤.
- (٤٩) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله، حديث رقم (٢٧٨٦).
- (٥٠) القسطلاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، المطبعة الأميرية الكبرى، مصر، (ط٧)، ١٣٢٣هـ، ٥ / ٣٤.
- (٥١) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي، دار عمار (بيروت، عمان)، (ط١)، ١٩٨٥م، باب الميم، حديث رقم (٨٦١)، ٢ / ١٠٦. حسنه الألباني. ينظر: الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، ١ / ٦٢٣، رقم الحديث (٣٢٨٩).
- (٥٢) ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين، ١ / ١٠٨.
- (٥٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم (٢٠٧٢).
- (٥٤) النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ٣ / ٢٨١.
- (٥٥) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث رقم (٥٠٢٧).
- (٥٦) يُنظر: ابن حجر، فتح الباري، ٩ / ٧٦.
- (٥٧) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل، حديث رقم (١١١٩)، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الخدمة في الغزو، حديث رقم (٢٨٩٠).
- (٥٨) العيني، عمدة القاري، ١٤ / ١٧٤، وينظر كذلك: القسطلاني، إرشاد الساري، ٥ / ٨٨.
- (٥٩) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، دار ابن حزم، بيروت، (ط١)، ٢٠٠٤م، ص ٢٣٢.
- (٦٠) الترمذي، السنن، كتاب أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، حديث رقم (٢٦٨٥)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب. ينظر: الترمذي، السنن ٥ / ٥٠.
- (٦١) القرافي، الفروق، ٢ / ٢٢١.
- (٦٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرباط في سبيل الله ﷺ، حديث رقم (١٩١٣).
- (٦٣) البكري، محمد علي بن محمد، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، عناية: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، (ط٤)، ٢٠٠٤م، ٧ / ٩١.
- (٦٤) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم الحديث (٣٤٦٥)، صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال، الحديث، رقم الحديث (٢٧٤٣).
- (٦٥) العسقلاني، فتح الباري، ٨ / ٥١١.
- (٦٦) ابن الحاج، المدخل، ١ / ٨٩.
- (٦٧) المصدر السابق ٢ / ١٦٠.
- (٦٨) القرافي، الفروق، ٢ / ٢٢١.
- (٦٩) القرافي، الذخيرة، ١٣ / ٣٥٧.
- (٧٠) داود، هائل، والصالحين، عبد المجيد، بحث بعنوان: ضوابط تزامم المصالح "دراسة أصولية فقهية تطبيقية"، مجلة العلوم

- الشرعية جامعة القصيم، محرم ١٤٣٥هـ - نوفمبر ٢٠١٣م، المجلد (٧)، العدد (١)، ص ١١.
- (٧١) المصدر السابق، ص ٢٥.
- (٧٢) السلمي، الفوائد في اختصار المقاصد، ص ٧٤.
- (٧٣) الهيتمي، تحفة المحتاج، ٢/ ٤٦٩. وينظر كذلك: الشرواني، حاشية على تحفة المحتاج، ٢/ ٤٧٠.
- (٧٤) السلمي، الفوائد في اختصار المقاصد، ص ٧٤.
- (٧٥) المصدر السابق ص ٣٩.
- (٧٦) البابرتي، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، دار الفكر، ١٠/ ٢٦٥. العيني، محمود بن أحمد، البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ١)، ٢٠٠٠م، ١٣/ ١٥٤. ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٦/ ٤٢٧.
- (٧٧) ابن رشد، محمد بن أحمد، المقدمات الممهدات، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط ١)، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٥١٦، ص ٥١٧، النفراوي، الفواكه الدواني، ٢/ ٢٣١.
- (٧٨) الماوردي، الحاوي الكبير، ٨/ ٥٠٩، القفال، محمد بن أحمد، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق: د. ياسين أحمد درادكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأرقم، عمان، (ط ١)، ١٩٨٠م، ٣/ ١٣٤.
- (٧٩) ابن قدامة، المغني، ٦/ ٤٨٠-٤٨٢، المقدسي، عبد الرحمن بن محمد، الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ٢/ ٧٠٠، البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ٢/ ٢٨١.
- (٨٠) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ١/ ٦٧.
- (٨١) الترمذي، السنن، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، حديث رقم (٢٥٠٩)، قال الترمذي: حديث صحيح. الترمذي، السنن، ٤/ ٦٦٣.
- (٨٢) العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ٢)، ١٩٩٥م، ١٣/ ١٧٨.
- (٨٣) الزيلعي، تبين الحقائق، ٢/ ٩٥، ابن مودود الموصل، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، تعليق: محمود أبو دقيقة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤/ ١٧٠-١٧٢.
- (٨٤) المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٢/ ١٦١، الرحيباني، مطالب أولي النهى، ١/ ٥٤١.
- (٨٥) ابن رشد، المقدمات الممهدات، ١/ ١٦٨، الحطاب، مواهب الجليل، ٢/ ٥٣٥.
- (٨٦) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، حديث رقم (٢٧٨٥)، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى، حديث رقم (١٨٧٨).
- (٨٧) ابن بطلان، أبو الحسن علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد (الرياض)، (ط ٢)، ٢٠٠٣م، ج ٥، ص ٦.
- (٨٨) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله، حديث رقم (٢٧٨٦)، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والرباط، حديث رقم (١٨٨٨).
- (٨٩) القسطلاني، إرشاد الساري، ٥/ ٣٤.

- (٩٠) المرادوي، الإنصاف، ١٦١/٢.
- (٩١) ابن قدامة، المغني، ١٩٩/٩.
- (٩٢) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية على الشرح الكبير، دار الفكر، (د.ط.)، (د.ت.)، ١/٤٠٤، ٢/١٠، الخطاب، مواهب الجليل، ٢/٥٣٥، المواق، التاج والإكليل، ٥٠٧/٣.
- (٩٣) الشيرازي، إبراهيم بن علي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣/٢٦٩، ٢٧٠، الشريبي، محمد بن أحمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٩٩٤م، ١/٤٤٩.
- (٩٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ووصينا الإنسان بوالديه حسناً، حديث رقم (٥٩٧٠).
- (٩٥) ابن الرفعة، كفاية النبيه، ٢٩٥/٣.
- (٩٦) ابن ماجه، السنن، كتاب الطهارة، باب المحافظة على الوضوء، حديث رقم (٢٧٧)، الدارمي، السنن، كتاب الوضوء باب ما جاء في الطهور، رقم الحديث (٦٨١). النيسابوري، المستدرک، كتاب الطهارة، رقم الحديث (٤٥٠)، البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب خير أعمالكم الصلاة، حديث رقم (٢١٥٠).
- (٩٧) الشيرازي، المذهب، ١٥٦/١، الشريبي، مغني المحتاج ١/٤٤٩.
- (٩٨) الشيباني، محمد بن الحسن، الكسب، تحقيق وتقديم: د.سهيل زكار، (د.ن.)، دمشق، ط (١٩٨٠م)، ص ٤٨، السرخسي، المبسوط، ٣٠/٢٥٢.
- (٩٩) القرافي، الفروق، ٢/٢٢١، ابن الحاج، المدخل، ١/٨٩، ٣٠٥، ٢/١٦٠، النفراوي، الفواكه الدواني، ٢/٣٥٥.
- (١٠٠) الشافعي، محمد بن إدريس، المسند، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٠م) ١/٢٤٩، النووي، المجموع، ١/٢١، ٦/٥٢٨.
- (١٠١) المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٦/٦٧، ١١/٣٧٦. ابن مفلح، الفروع، ٢/٣٤٥.
- (١٠٢) الطحطاوي، حاشية على مراقي الفلاح، ص ١١.
- (١٠٣) الترمذي، السنن، كتاب أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، حديث رقم (٢٦٨١)، قال الترمذي: هذا حديث غريب ولا نعرف هذا الوجه إلا من حديث الوليد بن مسلم. الترمذي، السنن ٥/٤٨.
- (١٠٤) ابن حنبل، المسند، كتاب مسند الأنصار، حديث أبي الدرداء، حديث رقم (٢١٧١٥). الترمذي، السنن، كتاب أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، حديث رقم (٢٦٨٢)، أبو داود، السنن، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، حديث رقم (٣٦٤١). قال الترمذي: ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجا بن حيوة، عن الوليد بن جميل، عن كثير ابن قيس عن أبي الدرداء، وهي أصح من رواية محمود بن خدش فهي ليست عندي بسند متصل. ينظر: الترمذي، السنن، ٥/٤٨.
- (١٠٥) النووي، المجموع، ٦/٥٢٨. الطحطاوي، حاشية على مراقي الفلاح، ص ١١، ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة، ١/١٢٠.
- (١٠٦) النووي، المجموع، ٦/٥٢٨.
- (١٠٧) المصدر السابق، ٦/٥٢٨.
- (١٠٨) ابن مازة، المحيط البرهاني، ٢/٤٩٥. الحموي، غمز عيون البصائر، ٢/٨٣، ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ١/٧١، ٢/٦٢١.

- (١٠٩) ابن رشد، البيان والتحصيل ١٣/ ٤٣٤، القرافي، الذخيرة، ٧/ ١٧٨، الحطاب، مواهب الجليل، ٢/ ٥٥٥، ٥٣٧.
- (١١٠) النووي، المجموع، ٦/ ١٩١، ابن النقيب، أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله، عمدة السالك وعدة الناسك، عن بطبعه ومراجعته: عبد الله الأنصاري، إدارة الشؤون الدينية، قطر، (ط١)، ١٩٨٢م، ص ١١٢. الحصني، أبو بكر بن محمد الحسيني، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق: علي عبد بلطجي، ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، دمشق، (ط١)، ١٩٩٤م، ص ١٩٦.
- (١١١) ابن مفلح، الفروع وتصحيح الفروع، ٢/ ٤٣٨، ٤/ ٣٨٦ - ٣٨٧.
- (١١٢) ابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقتع، ٢/ ٧١٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ٢/ ١٦٤.
- (١١٣) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية (القاهرة)، (ط٢)، ١٩٦٤م، ٢٠/ ٦٩.
- ١١٤ ابن مازة، المحيط البرهاني، ٢/ ٤٩٥.
- (١١٥) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ١/ ٧١، شيخي زاده، عبد الرحمن بن محمد، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت)، ١/ ٣١٢، الحموي، غمز عيون البصائر ٢/ ٨٣.
- (١١٦) ابن عابدين، حاشية رد المحتار ١/ ٧١، ٢/ ٦٢١. الحموي، غمز عيون البصائر، ٢/ ٨٣.
- (١١٧) ابن الحاج، المدخل، ٤/ ١٥٤ - ١٥٥، ٣٠٠.
- (١١٨) الهيتمي، تحفة المحتاج، ٩/ ٣٨٩، الجبرمي، سليمان بن محمد بن عمر، حاشية على شرح المنهاج، دار الفكر، ١٩٩٥م، ٢/ ١٦٦.
- (١١٩) ابن قدامة، المغني، ٥/ ٤١٢، المرداوي، الإنصاف، ٢/ ١٦٤، البهوتي، كشف القناع، ٦/ ٢١٤.
- (١٢٠) ابن الحاج، المدخل، ٤/ ١٥٤، ٣٠٠، السرخسي، المبسوط، ٣٠/ ٢٥٢. قال العجلوني: لم أر من ذكر أنه حديث، لكن معناه صحيح، وله شواهد، منها حديث: الخلق عيال الله وأحبهم إلى الله أنفعهم لعباله فافهم، وما رواه القضاعي عن جابر بلفظ: خير الناس أنفعهم للناس. ينظر: العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية (ط١)، ٢٠٠٠م، ١/ ٤٥٠.
- (١٢١) السرخسي، المبسوط، ٣٠/ ٢٥٢.
- (١٢٢) السرخسي، المبسوط، ٣٠/ ٢٥٢.
- (١٢٣) المصدر السابق، ٣٠/ ٢٥٢.
- (١٢٤) نقل السخاوي عن المزي قوله: هو من غرائب الأحاديث، ولم يرو في شيء من الكتب الستة، ثم قال: ونسبه ابن الأثير في النهاية لابن عباس. ينظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، حققه: محمد الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط١)، ١٩٨٥م، ص ١٣١.
- (١٢٥) الشيباني، الكسب، ص ٤٩. السرخسي، المبسوط، ٤/ ٢٥٢.
- (١٢٦) الشيباني، الكسب، ص ٤٩. السرخسي، المبسوط، ٤/ ٢٥٢. الكاساني، بدائع الصنائع، ٢/ ٢٢٩.
- (١٢٧) ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م، ٣/ ٣٠. القرافي، الذخيرة، ٤/ ١٩٠.

- (١٢٨) النووي، روضة الطالبين، ١٨ / ٧.
- (١٢٩) ابن قدامة، المغني، ٦/٧، البهوتي، كشف القناع، ٥ / ٦ - ٧، الرحيباني، مطالب أولي النهى ٥ / ٥.
- (١٣٠) الرحيباني، مطالب أولي النهى ٦/٥، السرخسي، المبسوط ٤ / ١٩٤.
- (١٣١) ابن قدامة، المغني، ٦/٧.
- (١٣٢) المصدر السابق، ٥/٧.
- (١٣٣) السرخسي، المبسوط، ٤ / ١٩٤، البورنو، موسوعة القواعد الفقهية ٩ / ٣٧٨.
- (١٣٤) الماوردي، الحاوي ٩ / ٣٢، النووي، روضة الطالبين ٧ / ١٨.
- (١٣٥) الجويني، نهاية المطلب ج ١٢، ص ٢٦، القفال، حلية العلماء، ج ٦، ص ٣١٥.

Bibliography of Reference's

- Ibn Al-Hajj, Abu Abdullah Muhammad bin Muhammad Al-Abdari, Al-Madkhal, Dar Al-Turath, d.T, d.T.
- Ibn Al-Shat, Qassem bin Abdullah, Edrar Al-Shorouk on Anwa'a Differences printed in the margins of the book Anwar Al-Burq fi Anwa' Al-Difference by Al-Qarafi, Alam Al-Kutub (D.T) (D.T).
- Ibn al-Arabi, Muhammad ibn Abdullah Abu Bakr, Ahkam al-Qur'an, review its origins and extract its hadiths and comment on it: Muhammad Abd al-Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyya (Beirut), 3rd edition (1424 AH - 2003 AD)
- Ibn al-Naqeeb, Ahmed bin Lulu' bin Abdullah, mayor of the traveler and the number of the hermit, meant by printing and reviewing: Abdullah bin Ibrahim Al-Ansari, Religious Affairs, Qatar, 1, 1982 AD.
- Ibn Battal, Abu al-Hasan Ali bin Khalaf, Explanation of Sahih al-Bukhari, investigation: Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, Al-Rushd Library, Riyadh, Saudi Arabia, 2nd Edition, 2003 AD.
- Ibn Hanbal, Ahmed bin Muhammad, Al-Musnad, investigated by: Shuaib Al-Arnaout and Adel Murshid, and others, supervised by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Al-Resala Foundation (Beirut) 1, 1421 AH - 2001 AD.
- Ibn Daqeeq al-Eid, Taqi al-Din Muhammad bin Ali bin Wahb, Ahkam al-Ahkam, Explanation of the Omdat al-Ahkam, the Muhammadiyah Sunnah Press (Cairo) (D.T) (D.T)
- Ibn Rajab, Zain al-Din Abd al-Rahman bin Ahmed, Collector of Science and Judgment, investigation: Shuaib Arnaout and Ibrahim Bagis, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 7th edition, 2001 AD.
- Ibn Rushd (the grandfather), Abu Al-Walid Muhammad Ahmad Ibn Rushd, the statement, the collection, the explanation, the guidance and the justification for the issues extracted, investigation: Dr. Muhammad Hajji and others, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut - Lebanon, 2nd edition, 1988 AD.

- Ibn Rushd (the grandfather), Abu Al-Waleed Muhammad Ahmad Ibn Rushd, Introductions Al-Mumahdat, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1, 1988 AD.
- Ibn Rushd (the grandson), Abu Al-Walid Muhammad bin Ahmed bin Muhammad bin Ahmed, The Beginning of the Mujtahid and the End of the Economical, Mustafa Al-Babi and his Sons, Egypt, 4th edition, 1975 AD.
- Ibn Sayyidah, Abu al-Hasan Ali bin Ismail, The Judge and the Greatest Ocean, investigation: Abdul Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1, 2000 AD.
- Ibn Abidin, Muhammad Amin Ibn Omar, a footnote to Rad al-Muhtar ala al-Dur al-Mukhtar, Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1992.
- Ibn Faris, Ahmed bin Faris, A Dictionary of Language Measures, investigation: Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1979 AD.
- Ibn Qudamah, Abu Muhammad Muwaffaq al-Din Abdullah, al-Kafi fi Fiqh of Imam Ahmad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1, 1994 AD,
- Ibn Qudamah, Abu Muhammad Muwaffaq Al-Din Abdullah, Al-Mughni, Cairo Library, d.T., 1968 AD.
- Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub, The Runways of the Walking Between the Houses: You do we worship and You do not seek help, achieved by: Muhammad al-Mu'tasim Billah al-Baghdadi, Dar al-Kitab al-Arabi (Beirut), 3rd edition (1416 AH - 1996 AD).
- Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub, Key to the House of Happiness and the Publication of the State of Knowledge and Will, Dar al-Kutub al-Ilmiyya (Beirut).
- Ibn Katheer, Abu al-Fida Ismail bin Omar, Interpretation of the Great Qur'an, achieved by: Muhammad Husayn Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya (Beirut), 1st edition (1419 AH).
- Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad bin Yazid al-Qazwini, Sunan Ibn Majah, investigation: Muhammad Fouad Abd al-Baqi, House of Revival of Arabic Books, d.T, d.T.
- Ibn Mazah, Burhan Al-Din Mahmoud bin Ahmed, Al-Muhit Al-Burhani fi Al-Nu'mani Jurisprudence, investigated by: Abdul Karim Sami Al-Jundi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1, 2004 AD.
- Ibn Muflih Shams al-Din, Muhammad bin Muflih bin Muhammad, branches and correction of branches, investigation: Abdullah bin Abdul Mohsen al-Turki, Al-Risala Foundation, 1, 2003 AD.
- Ibn Mawdud, Abdullah bin Mahmoud al-Mawsili, The Choice for Explanation of the Mukhtar, Comments: Mahmoud Abu Daqiqah, Al-Halabi Press, Cairo, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1937 AD.
- Al-Ahdal, Abi Bakr Al-Ahdal Al-Yamani, Al-Farayed Al-Bahiya fi Regards Jurisprudence. Reviewed by: Uday bin Muhammad Al-Ghubari, Al-Resala Foundation, 2000 AD.
- Al-Babarti, Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud, Al-Inayah Sharh Al-Hedaya, Dar Al-Fikr, Dr. T., Dr. T. T.

- Al-Bujairmi, Suleiman bin Muhammad bin Omar, Al-Bujairmi's footnote on the explanation of the curriculum, Dar Al-Fikr, 1995 AD.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah, The Sahih Al-Musnad Al-Mukhtasar Al-Musnad Al-Mukhtasar from the Matters of the Messenger of God, may God's prayers and peace be upon him, his Sunnah and his days, Dar Ibn Katheer, Al-Yamamah, Beirut, 3rd edition, 1987 AD.
- Al-Bakri, Muhammad Ali bin Muhammad, The Farmers' Guide to the Roads of Riyadh Al-Salihin, Dar Al-Maarifa, Beirut, Lebanon, 4th edition.
- Al-Bahouti, Mansour bin Younis bin Salah, Scouts of the Mask on the Body of Persuasion, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2009.
- Al-Borno, Muhammad Sidqi bin Ahmed, Encyclopedia of Jurisprudential Rules, Al-Resala Foundation (Beirut), 1st Edition (1424 AH - 2003 AD).
- Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa bin Surah, Al-Sunan, achieved by: Ahmed Shaker and a group of scholars, Mustafa Al-Babi Library and Press, Egypt, 2nd Edition, 1975 AD.
- Al-Juwayni, Abdul-Malik bin Abdullah bin Yusuf, End of the Matlab fi Derayah the Madhhab, investigation: Dr. Abdul Azim Mahmoud Deeb, Dar Al-Minhaj, 1st Edition, 2007 AD.
- Al-Hosni, Abu Bakr bin Muhammad bin Abdul-Mumin, The Kifaya of the Good Ones in a Very Short Solution, investigated by: Ali Abdel Baltaji and Muhammad Wahbi Suleiman, Dar Al-Khair Damascus, 1st edition, 1994 AD.
- Al-Hattab, Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad, Talents of the Galilee in a Short Explanation of Khalil, Dar Al-Fikr, 3rd Edition, 1992 AD.
- Al-Hamawi, Ahmed bin Muhammad, winking eyes of insights in an explanation of the likes and isotopes, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, Lebanon, 1, 1985 AD.
- Daoud, Hayel and Al-Salahin, Abdul Majeed, research entitled: "Controls of Competing Interests" An Applied Jurisprudential Study", Journal of Sharia Sciences, Qassim University, Volume (7), Number (1).
- Al-Damiati, Abu Bakr bin Muhammad, Helping the Students to Solve the Words of Fath Al-Mu'in, Dar Al-Fikr, I 1, 1997 AD.
- Al-Rahibani, Mustafa bin Saad Abdo, The Demands of Oli Al-Noha in Explanation of Ghayat Al-Muntaha, The Islamic Office, 2nd Edition, 1994 AD.
- Al-Ramli, Shihab Al-Din Ahmed bin Hamza, Fatwas Al-Ramli, compiled by: His son Shams Al-Din Muhammad, Islamic Library.
- Al-Zuhaili, Jurisprudence rules and their applications in the four schools of thought, Dar Al-Fikr (Damascus), 1st edition (2006 AD).
- Al-Zarqani, Muhammad bin Abdul-Baqi bin Yusuf, explaining Al-Zarqani on the Muwatta of Imam Malik, investigation: Taha Abdul-Raouf Saad, Library of Religious Culture (Cairo), 1st edition (1424 AH - 2003 AD).

- Al-Zarkashi, Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah, Al-Manthur fi Fiqh Rules, Kuwaiti Ministry of Endowments, 2nd Edition (1405 AH - 1985 AD).
- Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr, Asas al-Balaghah, investigation: Muhammad Basil Oyoum al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1, 1999 AD.
- Al-Zayla'i, Othman bin Ali bin Mahjen, explaining the facts, explaining the treasure of the minutes, and with him Al-Shalabi's footnote, the Grand Amiri Press, Bulaq, Cairo, 1, 1991 AD.
- Al-Sarakhsi, Muhammad bin Ahmed bin Abi Sahel, Al-Mabsout, Dar Al-Maarifa, Beirut, Lebanon, d., 1993.
- Al-Sijistani, Abu Dawood Suleiman bin Al-Ash'ath, Al-Sunan, Edited by: Muhammad Mohi Al-Din Abdul Hamid, Al-Asriya Library (Sidon - Beirut).
- Al-Salami, Izz al-Din Abdul Aziz bin Abd al-Salam, the rules of rulings in the interests of people, reviewed and commented on by: Taha Abdel-Raouf Saad, Al-Azhar Colleges Library (Cairo).
- Al-Salami, Izz al-Din Abd al-Aziz ibn Abd al-Salam, Fatwas of Sultan al-Ulama al-'Izz ibn Abd al-Salam, investigation and tabulation: Khaled al-Jundi, The Egyptian Lebanese House (Cairo) I 1 (2009 AD)
- Al-Salami, Izz Al-Din Abdel Aziz, The Benefits in Briefing the Purposes, achieved by: Iyad Khaled Al-Tabbaa, Dar Al-Fikr Contemporary, Dar Al-Fikr, Damascus, I 1, 1994 AD.
- Al-Samarqandi, Muhammad bin Ahmed bin Abi Ahmed, Tuhfat al-Fuqaha, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1994 AD.
- Al-Senussi, Abdul Rahman bin Muammar, Considering the Fate and Taking into account the consequences of actions, a comparative study in the principles of jurisprudence and the purposes of Sharia, Dar Ibn Al-Jawzi (Riyadh) i 1 (1424 AH).
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr, Al-Hawi for Fatwas, Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, Beirut, 2004 AD.
- Al-Shashi, Muhammad bin Ahmed bin Al-Hussein, Hilyat Al-Ulama fi Ma'rifat Al-Fuqaha' Doctrines, investigated by: Dr. Yassin Ahmed Daradkeh, Al-Resala Foundation (Beirut), Dar Al-Arqam (Amman) 1, 1980 AD.
- Al-Shatibi, Ibrahim bin Musa bin Muhammad, , Al-Muwafaqat, investigated by: Abu Obeida Mashhour bin Hassan Al Salman, Dar Ibn Affan, 1st edition (1417 AH - 1997 AD).
- Al-Shafi'i, Muhammad bin Idris bin Al-Abbas, Musnad Al-Shafi'i, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, d.T, d.T.
- Al-Sherbiny, Shams Al-Din Muhammad bin Ahmed, the singer in need of knowing the meanings of the words of the curriculum, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, I 1, 1945 AD.
- Al-Sharnabili, Hassan bin Ammar bin Ali, Maraqqi Al-Falah Sharh Noor Al-Idah, taken care of and reviewed by: Naim Zarzour, Al-Maqtabah Al-Asriya, I 1, 2005 AD.

- Al-Shaibani, Abu Abdullah Muhammad bin Al-Hasan bin Farqad, Al-Kasab, investigation: Dr. Suhail Zakkar, Abdul Hadi Al-Harouni, Damascus, 1st edition, 1978 AD.
- Sheikhi Zadeh, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Suleiman, Al-Anhar Complex in explaining the Al-Abhar Forum, Arab Heritage House, d.t., d.t.
- Al-Shirazi, Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Yusuf, the polite in the jurisprudence of Imam Al-Shafi'i, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, d.T., d.T.
- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed bin Ayoub, Al-Mu'jam Al-Saghir, investigation: Muhammad Shakour Mahmoud, The Islamic Office, Dar Ammar, Beirut, Amman, 1st Edition, 1985 AD.
- Al-Tahtawi, Ahmed bin Muhammad bin Ismail, Al-Tahtawi's footnote on the Maraqi Al-Falah Sharh Noor Al-Iddah, investigated by: Muhammad Abdul Aziz Al-Khalidi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya (Beirut), 1st Edition (1418 AH - 1997 AD).
- Al-Tibi, Sharaf Al-Din Al-Hussein bin Abdullah, The Revealer of the Facts of the Sunan, Investigation: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Nizar Mustafa Al-Baz Library (Makkah Al-Mukarramah - Riyadh), 1st edition (1417 AH - 1997 AD)
- Al-Ajlouni, Ismail bin Muhammad, Uncovering Invisibility and Removal of Disguise, Investigation: Abdul Hamid Hindawi, Al-Maqtabah Al-Asriyah, 1st Edition (2000 AD).
- Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, Fath Al-Bari, Sharh Sahih Al-Bukhari, the number of his books, chapters and hadiths: Muhammad Fouad Abdul-Baqi. It was directed, corrected, and oversaw its printing: Muhib Al-Din Al-Khatib, on it the comments of the mark: Abdul Aziz bin Abdullah bin Baz, Dar. Knowledge (Beirut), (1379 AH).
- Al-Aini, Mahmoud bin Ahmed bin Musa, The Building, Sharh Al-Hedaya, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1, 2000 AD.
- Al-Aini, Mahmoud bin Ahmed bin Musa, Mayor of Al-Qari, Explanation of Sahih Al-Bukhari, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, Lebanon, d.T, d.T.
- Al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad bin Muhammad, the mediator in the doctrine, investigation: Ahmed Mahmoud Ibrahim, and Muhammad Muhammad Tamer, Dar al-Salaam, Cairo, 1, 1995 AD.
- Al-Qarafi, Abu Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmed bin Idris, Al-Thakhira, investigation: Muhammad Bu Khubza, Dar Al-Gharb Al-Islami (Beirut) 1, 1994 AD.
- Al-Qarafi, Abu Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmed bin Idris, Anwar Al-Burq fi Anwa' Al-Difference, The World of Books, d. Dr.. NS.
- Al-Qurtubi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Abi Bakr, The Collector of the Rulings of the Qur'an, achieved by: Ahmed Al-Bardouni and Ibrahim Atfayesh, Dar Al-Kutub Al-Masryah (Cairo), 2nd edition (1384 AH - 1964 AD).
- Al-Qastalani, Ahmed bin Muhammad bin Abi Bakr, Guidance Al-Sari to explain Sahih Al-Bukhari, Grand Amiri Press (Egypt), 7th edition (1323 AH).

- Al-Qushayri, Muslim bin Al-Hajjaj Abu Al-Hassan Al-Nisaburi, the Sahih Al-Musnad Al-Mukhtasar in Translating Justice from Justice to the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, w.d
- Al-Qanouji, Abu Al-Tayyib Muhammad Siddiq Khan, Fath Al-Bayan fi Maqasid Al-Qur'an, on the authority of his edition, presented to him and reviewed by: Abdullah bin Ibrahim Al-Ansari, Al-Asriyah Library for Printing and Publishing, (Sidon - Beirut) (1412 AH - 1992 AD).
- Kasani. Alaa al-Din Abu Bakr bin Masoud, Badaa' al-Sana'i in the arrangement of laws, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 2nd edition, 1986 AD.
- 76. Al-Mawardi, Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Muhammad, Al-Hawi Al-Kabeer in the Jurisprudence of Imam Al-Shafi'i, Explanation of the Mukhtasar Al-Muzni, investigation: Ali Muhammad Muawad and Adel Ahmad Abdul-Mawgod, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1, 1999 AD.
- Al-Mubarakfoury, Muhammad Abdul-Rahman bin Abdul-Rahim, Tuhfat Al-Ahwadhi, explained by Al-Tirmidhi Mosque, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya (Beirut).
- Al-Mardawi, Alaa Al-Din Abu Al-Hassan Ali, Equity in the knowledge of the most correct of the dispute, House of Revival of Arab Heritage, 2nd Edition, d.T.
- Al-Maqdisi, Abdul Rahman bin Muhammad bin Ahmed, The Great Commentary on Matn Al-Muqna', Dar Al-Kitab Al-Arabi for Publishing and Distribution, d.t., d.t.
- Al-Muqari, Abu Abdullah bin Muhammad bin Ahmed, Al-Qaida, investigation: Ahmed Abdullah bin Humaid, Center for the Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, d.T., d.T.
- Al-Najran, Suleiman bin Muhammad, Comparison of Worship, Rules and Applications, Obeikan Library (Riyadh), 1st Edition (1425 AH - 2004 AD).
- Al-Nasfi, Abu Al-Barakat Abdullah bin Ahmed, The Perspectives of Downloading and the Realities of Interpretation, Investigation: Youssef Ali Badawi, Dar Al-Kalam Al-Tayyib, Beirut, Lebanon, 1, 1998 AD.
- Al-Nafrawi, Ahmed bin Ghanem bin Salem, Fruits Al-Dawani on the letter of Ibn Abi Zaid Al-Qayrawani, Dar Al-Fikr (d. i), (1415 AH - 1995 AD).
- Al-Nawawi, Muhyi Al-Din Abu Zakaria Yahya bin Sharaf, Al-Majmoo' Sharh Al-Muhadhab, Dar Al-Fikr, Dr. T., D. T.
- Al-Nawawi, Muhyi al-Din Abu Zakaria Yahya bin Sharaf, Rawdat al-Talibin and Omdat al-Muftis, investigation: Zuhair al-Shawish, Islamic Bureau, Beirut, Damascus, Amman, 3rd edition, 1991 AD.
- Al-Nisaburi, Al-Hakim Muhammad bin Abdullah, Al-Mustadrak on the Two Sahihs, achieved by: Mustafa Abdel-Qader Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya (Beirut) I 1 (1411 AH - 1990 AD).

- Al-Haytami, Ahmed bin Muhammad, Tuhfat Al-Muhtaaj fi Sharh Al-Minhaj, along with notes by Al-Sharwani and Al-Abadi, revised and corrected: on several copies with the knowledge of a committee of scholars, the Great Commercial Library in Egypt, owned by Mustafa Muhammad, d. T (1357 AH - 1983 AD)
- Al-Haytami, Ahmed bin Muhammad, The Great Fiqh Fatwas, compiled by: Student of Ibn Hajar Al-Haytami, Sheikh Abdul Qadir bin Ahmed bin Ali Al-Fakihi Al-Makki (d. 982 AH), the Islamic Library
- Al-Wonsharisi, Abi Al-Abbas Ahmed Bin Yahya, Al-Miyar Al-Mu'arib and Al-Maghrib on the Fatwas of the People of Ifriqiya, Al-Andalus and the Maghreb, compiled by: A group of scholars under the supervision of: Dr. Mohamed Sobhi, Dr. I, 1981 AD.